

## نمىة البساطة

### لأننا مللنا رؤية الحبر على الورق

بقلم: ودااد البرغوثي

صفقتنا و«بسنا» أيدينا» بالملقوب تعبيراً عن فرحتنا ونحن نرى علم وطننا يرفرف فوق هذا المبنيأو ذاك، وذرنا دموع الفرح ونحن نرى السيارات العسكرية الفلسطينية تجوب الشوارع، رغم إدراكنا أن هذا لا يشكل التعبير الأمثل ولا التحقيق المرتجى لأحلامنا الثابتة في قلوبنا وعقولنا منذ عشرات السنين. لماذا؟ لأننا نحن معشر الصحفيين مثلنا مثل عامة الناس في هذا الوطن، كنا نصاب بالخذلان حين نسمع أن الصحافة هي السلطة الرابعة. بملأنا الأسي و نسال بملء فينا: وهل لدينا السلطات الثلاث حتى تكون لنا سلطة رابعة؟ وكنا نأمل أن يكون هناك تنظيم للعلاقة بين السلطات الثلاث في دستور فلسطيني. وأن يكون هذا الدستور ملزماً.

بمعنى آخر أن يكون نافذاً وفعالاً.

ندرك تماماً أن المحتلين دائماً وكعادتهم يضعون «العقدة في المنشار». لذلك لن «يقصروا» في وضع ما تيسر لهم من عراقيل لتحويل الممكن إلى مستحيل. لكن المحتلين هذا شأنهم ودأبهم، فلا لوم عليهم لأن اللوم كما يقول المثل «على قد الرجا» فهل رجونا منهم خيراً ذات يوم؟

لكن الفجوات التي تصنع فلسطينياً، بهدف إرضاء فلان أو استرضاء علان هي المشكلة بحد عينها. فالمحكمة تصدر الحكم ولا غبار على ذلك فهذا شأنها وواجبها، ولكن أن يبقى القرار حبراً على ورق أي بدون تنفيذ، فهذا من شأنه أن يضعف القرار أو حتى يلغيه، وأن يقلل من هيبه المحاكم ويزعزع الثقة فيها. فالقرار العشائري يمكن أن يكون نافذاً أكثر من حكم المحكمة، أو يضطر المدعي للجوء إلى مختلف الطرق غير المسؤولة وغير اللائقة وغير المشروعة لتحصيل حقوقه، ابتداءً من الجاهة والواسطة وانتهاءً بالخواوات والعضلات وغير ذلك من الطرائق التي قد تؤدي إلى بحر من دم. هذا جانب من الجوانب، أو نقطة في بحر السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.

و حين تصدر تقارير الرقابة عن حالات من الفساد، أو حالات الفساد وإنفاق الأموال العامة في الأوجه الخاصة، وهذه أمور يراها عامة الناس، ويجري التعتيم الإعلامي على ذلك بدعوى عدم نشر الغسيل الوسخ الأمر الذي يضطر الباحثين عن الحقيقة لسماعها والحصول على المعلومات حتى لو كانت من إعلام الاحتلال. فإن هذا يجعل المواطن العادي عرضة لغسيل الدماغ الاحتلالي. فلماذا لا نضع الحقائق أمام أعين المواطنين، وبالتالي يصبح الإعلام الفلسطيني مصدراً للحقيقة بالنسبة له وتتعزز ثقته بالسلطة الرابعة الفلسطينية؟

هذا ناهيك عن معاقبة الفاسدين وتعزيز الثقة بالسلطات الثلاث الأخرى.

باختصار شديد، نحن عامة الناس قد لا ندقق في النصوص، أو قد لا نقرأها، ونترك «الخيز لخبازه» لكن نتذكر الخباز وخبزه عند حدوث أي خلل لنعود إليه ونرى هل هذا يخالف مواد الدستور والقوانين أم لا. لأننا نفهم أن القانون وضع لخدمة الناس وتنظيم حياتهم وعلاقاتهم لا لخلق المزيد من المشاكل. لأننا مللنا رؤية الحبر على الورق.



هذه القروض. ٥- المشاكل التي تواجه القطاعات والمسؤولين في توزيع القروض واستخداماتها. ٦- تقييم أهمية الأموال المتاحة وتكلفتها على المدى الطويل. ٧- معرفة عبء الدين العام وإمكانيات السداد وذلك لعدم الوقوع في الفخ الذي وقعت فيه الكثير من الدول النامية. قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول: الفصل الأول- مفهوم الاقتراض الخارجي وتجارب بعض الدول النامية. الفصل الثاني- القروض الأجنبية والإنجازات على صعيد التنمية الاقتصادية. الفصل الثالث- مصادر القروض الأجنبية والمؤسسات والسلطات المسؤولة عن متابعتها. الفصل الرابع- القروض الأجنبية في أرقام. الفصل الخامس- توزيع القروض على القطاعات والمناطق المختلفة في فلسطين. الفصل السادس- مستقبل التنمية الاقتصادية في ظل وجود قروض أجنبية.

#### مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٢.

يتضمن الكتاب أوراق مؤتمر بعنوان «مستقبل فلسطيني الشتات، نخله مركز دراسات الشرق الأوسط، وذلك لأن قضية الشتات التي تمس أكثر من ٦٧,٧٪ من أبناء الشعب الفلسطيني، كانت ولا تزال الحلول المطروحة عاجزة عن التعامل معها بوصفها قضية سياسية عادلة. وهدف المؤتمر إلى رسم استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع تطبيق حق العودة، وإنهاء مشكلة الشتات ومأساته الطويلة.



كما وتم إصدار أوراق المؤتمر في هذا الوقت، وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، والتي تلقي بظلالها على عناصر القضية الفلسطينية المتعددة وعلى رأسها حق العودة.

قسم الكتاب إلى ١١ باباً، ومن أبرز المواضيع التي تم تغطيتها في هذه الأبواب أولاً حول فلسطيني الشتات في العالم وفي أدبيات السياسة العربية والفلسطينية، فلسطينيو الشتات (المعلومات، التصنيفات، المؤشرات) في أدبيات السياسة الدولية والسياسة الإسرائيلية. دراسة عامة في الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطيني الشتات في الوطن العربي وأوروبا وأمريكا وأفريقيا. التحولات في مشاريع التسوية السياسية والقرارات الدولية المتعلقة بحل المشكلة من عام ١٩٤٧-١٩٩١، فلسطينيو الشتات في عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقيات المتوقعة من عام ١٩٩١-١٩٩٩، التوجهات والمواقف العربية والدولية والإسرائيلية الراهنة لحل مشكلة فلسطيني الشتات، اللاجئين والنازحين والمهجرين في النزاعات الدولية.. دراسة قانونية وسياسية مقارنة مع حالة فلسطيني الشتات وأبعادها، حق العودة في الشرعية الدولية، وقواعد الاستراتيجية العربية لحل مشكلة فلسطيني الشتات.

## صدر حديثاً

إعداد راقية أبو غوش

محمود الجعفري و ناصر العارضة

التجارة الخدمية الفلسطينية: الواقع والآفاق. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٢.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور التجارة الخدمية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٦٨-٢٠٠٠، وتحليل واقع التجارة الخدمية الفلسطينية من حيث حجمها، وأهميتها وتركيبها، وتوزيعها الجغرافي، وارتباطها بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة، كالصادرات والواردات الكلية والناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والحساب الجاري، وميزان المدفوعات. وتتناول الدراسة العوامل التي تحكم تدفق الخدمات بين السوق الفلسطينية وكل من السوق الإسرائيلية والأردنية.

كما تتناول، بالتحليل، المشكلات والمعوقات التي تواجهها تجارة الخدمات الفلسطينية وسبل مواجهتها، للمساهمة في بلورة رؤية تنموية تعمل على توسيع قاعدة إنتاج الخدمات، وتعزيز قاعدة إنتاج الخدمات ركزت الدراسة على المحاور التالية: ١- تحليل اتجاهات تجارة الخدمات الفلسطينية. ٢- التركيب الهيكلي والتوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الفلسطينية. ٣- مراجعة الأدبيات السابقة حول التجارة الخدمية والإعداد لمفاوضات الجاتس. ٤- محددات تدفق الخدمات الفلسطينية بين أسواق الاستيراد والتصدير ومدى ارتباطها بالتجارة الخدمية الإسرائيلية. ٥- الآثار المتوقعة للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس GATS. ٦- متطلبات تطوير تجارة الخدمات الفلسطينية والآليات المقترحة لاندماج فلسطين في التجارة الإقليمية والدولية. ٧- التحليل الكمي لتجارة الخدمات الفلسطينية. ٨- صياغة مجموعة من التوصيات إلى صانعي القرار والمهتمين بتطوير وتنمية التجارة الخدمية.

ميساء وليد أحمد العبادي

القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية في فلسطين. ط. ٢٠٠٢. (القدس): المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها الأولى التي تعالج ديون السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي موثقة كون المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار «بكدار» القائم على إعدادها استخدم كافة ملفاته لإنجاز هذه الدراسة.

من أهم أهداف هذه الدراسة: ١- معرفة مصادر القروض المختلفة المستخدمة في إعادة البناء والتنمية وشرطها. ٢- العدالة والأسس الاقتصادية في توزيع القروض على القطاعات المختلفة والمناطق. ٣- الاستخدامات الأساسية التي وجهت لها هذه الأموال والمشاريع ذات الأولوية في الدعم. ٤- مدى التقدم والتنمية الحادثة عن استخدام